بأقلامهم

بقلم
نادر صباغ*

"ناس ميديا" ... صحافة المواطن بالواقع المعزّز

هل انتهى عصر الورق؟
هل بات مشهد صحيفة مفتوحة بين يدي قارئ، صورة من ماض سنخبر انه كان؟
هل انتهت فعلا الصحافة الورقية بمعناها التقليدي الذي عرفناه لسنوات؟ وهل بتنا حقا نعيش في عالم رقمي، يقارب ان يكون افتراضيا بمعناه الشمولي؟
هي عينة من اسئلة كثيرة تطرح بالحاح في السنوات الاخيرة. اسئلة عن مستقبل الاعلام والصحافة، لاسيما الورقية والتقليدية منها، وعن نمطيات الاعلام الجديد، وما احدثته من متغيرات في سلوكيات القراء حول العالم اجمع.
لا اجابات قطعية حتى الان. لكن الاكيد اليوم ان الورق الذي اخترعه الصيني تساي لون قبل اكثر من 2000 عام، قد انتهى في صناعة الاعلام والصحافة بالشكل الذي عهدناه لعقود. البحث الان اصبح منصبا على شكل البديل وميزاته وخصائصه. القضية قضية وقت لا اكثر، حتى ينقرض نوع قديم ليظهر نوع جديد، يكرس نظرية... البقاء للاقوى، والاحدث.
يسأل كثيرون، صحيفة ورقية في عصر تلفظ فيه الصحف والمجلات انفاسها الاخيرة، وفي لبنان بالذات؟ بلد يمر في واحدة من اصعب الازمات الاقتصادية والنقدية والسياسية في تاريخه المعاصر؟ هل يحتاج البلد الى صحيفة جديدة، او موقع الكتروني او تطبيق هاتفي، في وقت تفرخ فيها يوميا مئات المواقع والتطبيقات الاخبارية، وفي زمن تراجع اهتمام الناس بكل ما تقدمه وسائل الاعلام الى جمهورها؟ اسئلة محقة. لكن "ناس ميديا" ليست كغيرها من الصحف، وهي لا تدخل سوقا لتنافس وسائل اعلام تفوقها بالامكانات المادية والمهنية باشواط.
هي صحيفة ورقية ورقمية في آن. نعم اول صحيفة تصدر في لبنان والعالم بتقنية الواقع المعزز AR التي نفتخر بأن يكون قد تم تطويرها للعمل في المجال الصحافي بواسطة شركة لبنانية، شركة تضم كفايات شبابية لبنانية واعدة، لا تزال تؤمن بالبلد والعمل لاجله.
هي صحيفة صديقة للبيئة، لا تستهلك الكثير من الورق والحبر لطباعتها.

لذا ستكون "ناس ميديا" صحيفة بصحف متعددة.
لا تقوم فرادة "ناس ميديا" كوسيلة اعلامية على تميزها التقني فحسب، مقارنة بنظيراتها، بل ان قوة الفكرة تكمن في بساطتها وسهولة اشراكها الناس في صناعة اخبارهم، وتحمّل مسؤولية ما ينشرونه ويتداولونه. في العادة كانت الجريدة تصنع الاخبار. الان بات في امكان الناس صناعة جريدتهم، باصابعهم، بكلماتهم، بهواتفهم، بفيديوهاتهم، بكل ما يريدون مشاركته.
يؤمن القيمون على العمل في "ناس ميديا" بأن لكل مواطن (من دون اي تمييز ديني، سياسي، مذهبي، عرقي، او جندري) الحق في ان يكون صحافيا واعلاميا، لذلك كانت فكرة "كلنا صحافيون" على التطبيق والموقع. لكل مواطن الحق في ان يقول كلمته، ويعبّر عن رأيه وافكاره بحرية ومسؤولية من دون خوف او رقابة، ونحن كاعلاميين وظيفتنا المهنية التدقيق في ما يصلنا من اخبار والعمل على نشرها بافضل الاشكال.
لهذه الغاية، اوجدت الشركة المطورة للتطبيق الهاتفي لـ"ناس ميديا" نظاما يسمح للمواطنين الراغبين في الكتابة والتصوير ومشاركة اي محتوى مع ادارة تحرير الصحيفة، ارسال المواد عبر الهاتف او الكومبيوتر في شكل مبسط يراعي معايير الخصوصية للمستخدمين الراغبين في عدم الافصاح عن هوياتهم، وذلك لحض الناس على صناعة اخبارهم، كما مستقبل بلدهم.
"ناس ميديا" مشروع اعلامي متكامل يحمل شعار "كتب في لبنان"، وينطلق بامكانات ذاتية لاشخاص آمنوا بالفكرة والمشروع وقدره على احداث متغير في السكون القائم المسيطر. لذلك كانت خارطة لبنان بمدنه وقراه ومحافظاته حاضرة دوما على صدر الصفحة الاولى للجريدة التي ستعنى باخبار الناس، كل الناس كما تدل التسمية.
"ناس ميديا" الانطلاقة الرسمية في 4 آب 2021، لتكون محطة مضيئة تنسينا مرارة هذا التاريخ الحافر في ذاكرتنا ووجداننا.

* رئيس تحرير صحيفة "ناس ميديا"

ضيف العدد

بقلم الدكتور
ناجي صفير*

"الحق على الطليان"

مثل عرفه اللبنانيون منذ الاجداد، وتهكم عليه الاحفاد الى ان اصبح فلسفة الادارة السياسية والمالية لدولة لبنان الكبير في ذكراه المئوية. بالفعل، اصبح تقاذف المسؤولية سلاح الـ"لا مسؤولين" في حربهم على المكاسب، ودرعا في وجه اتهامات الرأي العام اللبناني والدولي في خصوص الهدر والفساد وموضوع افلاس الدولة ووضع اليد على اموال المودعين.
ما وصلنا اليه هو من نتاج مثلث الافلاس والهدر والفساد ممثلا بمصرف لبنان وجمعية المصارف واطراف السلطة.
1- السلطة التي ارتضت الصرف على القاعدة الاثنتي عشرية، وبعد العام 2017 صادقت على الموازنات في مجلس الوزراء ومجلس النواب. فكيف نبرىء من وضع موازنة وزارته، مع علمه بأنه يساهم في العجز العام الذي وصل الى 154%؟ كيف نبرىء من اعترض على ترشيد انفاق وزارته، والجميع يذكر ذلك. كيف نبرىء من صرفوا من دون موازنة حتى ولو ادعوا انهم طالبوا او اعترضوا ومرروا. يجب ان لا ننسى قبولهم بالصناديق والمجالس الرديفة التي هدرت الاموال من دون اي رقابة وفائض التوظيف الذي تم بالمحاصصة.
2- مصرف لبنان الذي خالف قانون النقد والتسليف واقرض الدولة وبنسب غير قانونية ومنطقية، مع علمه المسبق بعدم قدرتها على الايفاء بالتزاماتها. اضف الى ذلك صفقات الهندسات المالية لمصارف تضررت في عمليات خارج لبنان، وعوّض عليها باموال المودعين. لا ننسى الرواتب الخيالية ومخصصات موظفي الحاكمية وامتيازاتهم. نذكر ايضا السماح للمصارف بالتلاعب بنسب الفوائد من خلال BRR الذي تتحكم به جمعية المصارف، بخلاف كل الدول حيث الفوائد تعمم من المصارف المركزية.
3- المصارف قامت بعملية "ايقاع في الفخ" للمودعين من خلال "طعم" الفوائد، وبعدها مولت الدولة باموال المودعين من دون تطبيق معايير ادارة المخاطر التي كانت تطبق على المواطنين والشركات الخاصة ولم تطبق على دين الدولة. بالاضافة الى مخالفتهم وتحايلهم على معايير بازل من خلال شهادات الايداع التي كانوا يعلمون سلفا انها ستذهب كدين للدولة اللبنانية. كل ذلك كان طمعا بالفوائد المرتفعة على السندات. ثم قامت المصارف بتحصيل ارباحها وتهريبها الى الخارج، وحجزت في المقابل اموال المودعين. نذكر ايضا ممارسة الانتقائية بين مَن استطاع تحويل امواله ومَن حجزت امواله. اضف الى ذلك، نهب اموال المودعين من خلال الكوميسيونات الجائرة على المعاملات المصرفية.
النتيجة، وقعت "بقرة" المودعين وكثر سلاخوها. اصبح المحظوظ هو مَن لا يملك مالا ومدخرات. السلطة، المصارف، مصرف لبنان واقتصاديو السلطة المقنعين بشعار الاستقلالية، يقترحون الان حلولا جميعها على حساب المودعين الذين ينقسمون الى قسمين: المودعون بالليرة وهؤلاء تم القضاء عليهم بتقزيم قيمة اموالهم بنسبة 80%. وبالتالي مَن كان يستند الى تعويض نهاية الخدمة عليه ان يعود الى سوق العمل لتأمين الحد الادنى من المعيشة. مثلا، اذا احيل عميد على التقاعد في سن 58 يحصل على تعويض بقيمة 600 مليون ليرة، كانت تساوي 400 الف دولار اصبحت تساوي اليوم 50 الف دولار، في حين ان المعاش التقاعدي البالغ 6 ملايين اصبح يساوي نحو 500 دولار بدلا من 4 الاف دولار.
اما القسم الثاني من المودعين بالدولار، فهم ملزمون سحب الدولار على 3900 ليرة بينما مشترياتهم الحياتية هي على 12000 ليرة، بما ان البضاعة المدعومة غير متوافرة وستتوقف في ايار. فماذا يريدون من المودعين اكثر من ذلك؟
الحل في بساطة: موازنات لا عجز فيها، قانون كابيتال كونترول هادف، خفض عجز ميزان المدفوعات، ترشيد القطاع العام، الخصخصة مع الحفاظ على مصلحة الدولة، هيكلة المصارف، انشاء مجلس نقد لفترة 5 سنوات وبعدها اعتماد سعر صرف عائم، تفعيل العجلة الاقتصادية من خلال التحفيز، انشاء هيئة الربط الانتاجي للتنسيق ما بين القطاعات الخاصة.
نعرف انهم يعرفون الحل، لكن لا نية لديهم في الاصلاح حفاظا على مكاسبهم، وبالتالي الحل في الصلاة والتضرع الى الله.

* استاذ محاضر في جامعة الكسليك